



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

روما، 10-14 يونيو/حزيران 2024

تقرير وحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة:
استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
(JIU/REP/2023/5)

رد الإدارة وملاحظاتها

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

المديرة العامة المساعدة، ومديرة مكتب الاستراتيجية والبرامج والميزانية

جهة التنسيق بين المنظمة ووحدة التفتيش المشتركة

الهاتف: +39 06570 52298

البريد الإلكتروني: FAO-UN-JIU@fao.org

الموجز

تعرب إدارة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) عن تقديرها لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة على التقرير الزاخر بالمعلومات الذي يوفر لمحةً عامةً بناءً على حالة الإدارة والتنظيم في المنظمة ويتضمن اقتراحات للنظر فيها بهدف دعم التحسين المستمر.

ويتضمن التقرير عشر توصيات رسمية، أربع منها موجهة إلى الإدارة وست إلى المجلس. ويحتوي التقرير أيضًا على 34 توصيةً غير رسمية.

وقد أعدت الإدارة ردودها على التوصيات الأربع التي تمت الموافقة على ثلاث منها بالكامل وعلى واحدة منها بشكل جزئي.

وقدمت الإدارة أيضًا ملاحظات بشأن التوصيات الستة الموجهة إلى المجلس لمساعدته في النظر والبت في قبول كل توصية أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب لجنة المالية والمجلس

إن لجنة المالية مدعوة إلى مراجعة استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في منظمة الأغذية والزراعة الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة، ورد إدارة المنظمة وملاحظاتها، وتقديم الملاحظات التي تراها مناسبةً. ويُطلب من المجلس الأخذ علمًا بتوجيهات لجنة المالية في مداولاتها بشأن هذه الوثائق.

- 1- تعرب إدارة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) عن تقديرها لمفتشي وحدة التفتيش المشتركة في الأمم المتحدة على التقرير الزاخر بالمعلومات بشأن استعراض شؤون الإدارة والتنظيم في المنظمة والعملية البناءة المتبعة في إعدادها.
- 2- ويأتي التقرير في الوقت المناسب ذلك أن المنظمة حوّلت اهتمامها الآن إلى العناصر الأربعة (four Rs) ألا وهي التعافي من الجائحة والنزاعات، وإصلاح نظمنا لكي تفي بالغرض منها، وإعادة بناء شبكة المنظمة وقدراتها، ونهضة المنظمة من أجل مستقبل أفضل.
- 3- ويتضمن التقرير عشر توصيات رسمية، أربع منها موجهة إلى الإدارة وست إلى المجلس. ويحتوي التقرير أيضاً على 34 توصية غير رسمية.
- 4- وبشكل عام، يرسم التقرير صورةً إيجابيةً عن حالة الإدارة والتنظيم في المنظمة، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز في كل مجال تم استعراضه، سواءً في ما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية و/أو بالإدارة الجيدة، و/أو بالإشادة بكل مجال. ويقدم التقرير بشكل مفيد اقتراحات للنظر فيها بهدف دعم التحسين المستمر.
- 5- وتعرض هذه الوثيقة ردّ إدارة المنظمة على التوصيات الأربع الموجهة إليها. أما بالنسبة إلى التوصيات الست الموجهة إلى المجلس، فتبدي الإدارة بعض الملاحظات لمساعدة المجلس على النظر والبت في قبول كل واحدة من هذه التوصيات أو عدم قبولها، وتحديد متى وكيف سيتم تنفيذها في حال قبولها.

ردّ إدارة المنظمة	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)
<p>تمت الموافقة عليها</p> <p>يتم تعيين مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم لمدة محددة بما يتماشى مع اختصاصات كل منهما. وفي حالة مسؤول الشؤون الأخلاقية، فإن مدة التعيين المحدد هي سنتين مع إمكانية تمديدتها لمدة أقصاها سبع سنوات. ولا يضطلع مسؤول الشؤون الأخلاقية بأي وظيفة أخرى في المنظمة وليس مؤهلاً لأي تعيين آخر في المنظمة خلال تأدية وظيفته كمسؤول الشؤون الأخلاقية، أو بعد انتهاء هذا التعيين.</p> <p>ويتولى أمين المظالم منصبه لمدة خمس سنوات، مع إمكانية التجديد لولاية إضافية واحدة. ولا يكون أمين المظالم مؤهلاً لأي وظيفة أخرى في المنظمة بعد إتمام ولايته.</p> <p>وسوف تقوم المنظمة بمراجعة هذه الترتيبات التعاقدية لضمان مواءمتها مع أفضل الممارسات.</p>	<p>التوصية 1</p> <p>ينبغي للمدير العام أن يضمن، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2024، توافق الترتيبات التعاقدية لرئيسي مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم مع أفضل الممارسات، من أجل تعزيز استقلالهما.</p>
<p>تمت الموافقة عليها</p> <p>ترحب الإدارة بالتوصية التي تقضي بإدراج مؤشرات أداء رئيسية لمكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم في إطار النتائج. وسيتم إعداد هذه المؤشرات واقتراحها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2026-2029 التي ستعرض على المؤتمر في عام 2025.</p>	<p>التوصية 2</p> <p>ينبغي للمدير العام أن يضمن قيام مكتب الشؤون الأخلاقية ومكتب أمين المظالم بوضع مؤشرات أداء رئيسية تُحدد النتائج بصورة أفضل في سياق تقديم المشروع المقبل للخطة المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية في عام 2025.</p>

ردّ إدارة المنظمة	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)
<p>تمت الموافقة عليها جزئياً</p> <p>يستند برنامج العمل والميزانية الذي قدّمه المدير العام إلى إطار قائم على النتائج ويتضمن تحديداً كمياً للتكاليف الناشئة عن جميع النتائج بما يتماشى مع النصوص الأساسية.¹ ويعدّ هذا النهج القائم على النتائج لوضع الميزانية – والذي طبقه المؤتمر في إطار الإصلاحات التي أجريت بموجب خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة – أساسياً ومن غير المتوقع تغييره. ومع ذلك، يسرّ الإدارة التوسّع في المعلومات التي تدرجها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027 في ما يتعلّق بمعدلات الشغور وعامل انقضاء الوقت² – وهو أداة من أدوات الميزانية ترمي إلى خفض الاعتمادات في الميزانية للوظائف الثابتة في البرنامج العادي من أجل مراعاة آثار وجود شواغر.</p> <p>وتتماشى المنهجية المتبعة مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 1994 عن دوران الموظفين والتأخير في عملية التعيين (عامل انقضاء الوقت)³ الذي يوصي بأن تتم "المحافظة على الممارسة المطبقة منذ فترة طويلة في مجال عامل انقضاء الوقت باعتبارها أداة مفيدة تعكس ظاهرةً طبيعيةً، بما يحقّق وفورات تحدث بصورة عرضية نتيجة ممارسات وقيود مختلفة في مجال التعيين: إنما لا ينبغي فرض هذا العامل كتعديل إلزامي للإجبار على حدوث تأخير في ملء الوظائف المدرجة في الميزانية على حساب البرنامج".</p>	<p>التوصية 6</p> <p>ينبغي للمدير العام، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، أن يقترح، على سبيل التجربة، خيار الميزنة الكاملة أو الجزئية لمعدلات الشغور بالاستناد قدر الإمكان إلى المعدلات الفعلية.</p>

¹ الفقرة 1 (ج) من القرار 2009/10.

² انظر مثلاً الفقرات من 142 إلى 145 من الوثيقة C. 2023/3. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن لجنة المالية أجرت في دورتها المنعقدة في مارس/آذار 2023 استعراضاً خاصاً لمنهجية عامل انقضاء الوقت والوفورات في الميزانية الناجمة عن تطبيق هذه المنهجية (الوثيقة FC 195/7 – مذكرة المعلومات 1).

³ الوثيقة [JIU/REP/94/7](#)

ردّ إدارة المنظمة	توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باستعراض شؤون الإدارة والتنظيم (رسمية)
<p>تمت الموافقة عليها</p> <p>وضعت المنظمة برنامجًا يهدف إلى تعزيز عمليات إدارة المخاطر المؤسسية، وتم إحراز تقدم كبير بفضل نشر إدارة المخاطر في جميع وحدات المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية ووضع إطار للحوكمة يشمل عقد اجتماعات منتظمة للقيادة الرئيسية بشأن المسائل المتعلقة بإدارة المخاطر. ومن المقرر القيام بخطوات إضافية في عامي 2024 و2025 مع التركيز على مواصلة تحسين إطار إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على إدارة المخاطر في المنظمة من خلال التدريب والدعم والرصد وتحسين التوجيهات والأدوات الداعمة. وسيتم عرض خطة عمل تتضمن الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة على المجلس من خلال لجنة المالية ولجنة البرنامج بحلول نهاية عام 2025.</p>	<p>التوصية 9</p> <p>ينبغي للمدير العام أن يُعزز تصميم عمليات إدارة المخاطر المؤسسية وأنشطة الرصد وفعاليتها في المنظمة، مثل رصد البرامج وتقييمها، على أن يبدأ ذلك بخطة عمل تُقدم إلى المجلس بحلول نهاية عام 2025، من خلال دورة مشتركة بين لجنة المالية ولجنة البرنامج، تبين بوضوح الأدوار والمسؤوليات في تصميم هذه العمليات وتنفيذها ورصدها.</p>

6- وبالنسبة إلى التوصيات الست الموجهة إلى المجلس، تبدي الإدارة بعض الملاحظات لمساعدة المجلس في النظر فيها.

التوصية 3

ينبغي لمجلس منظمة الأغذية والزراعة أن يُقدم إلى مؤتمر المنظمة، في دورته الرابعة والأربعين، مقترحًا بشأن التغييرات المطلوب إدخالها على الأجزاء ذات الصلة من النصوص الأساسية في ما يتعلق بمهام المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

7- بشكل عام، تصف الوثائق التأسيسية لمنظمات منظومة الأمم المتحدة وظائف هذه المنظمات وولايتها، واختصاصات أجهزتها الرئاسية وولايتها، وسلطات رئيسها التنفيذي، والواجبات والمسؤوليات الشاملة للأعضاء والمسؤولين فيها. وتُستكمل هذه العناصر الأساسية عادةً بصكوك إجرائية وغيرها من الصكوك لضمان النهوض بالولاية الدستورية بطريقة متسقة مع وضع المنظمة والغرض منها.

8- وتقتصر التعديلات التي يتم إدخالها على الصكوك التأسيسية على المسائل التي لا تخضع لاستعراض وتعديل منتظمين. وبالتالي، في حالة منظمة الأغذية والزراعة، يتم تعديل النصوص الأساسية بشكل غير منتظم فقط بعد دراسة شاملة ومتأنية من جانب أعضاء الأجهزة الرئاسية.

9- وفي المقابل، يُبقي الأعضاء في المنظمة الترتيبات والهياكل التشغيلية الرامية إلى تنفيذ ولاية المنظمة قيد الاستعراض، ما يسمح بإدخال تعديلات على التصميم والوظائف من أجل دعم التنفيذ الأمثل. وتُظهر السجلات على مر السنين تطورًا منتظمًا في تقسيم العمل بين المقر الرئيسي والمكاتب اللامركزية، وتغييرًا في الأدوار والمسؤوليات بهدف ضمان أن تكون مصممةً بأفضل طريقة لمواجهة التحديات الجديدة، وتلبية الاحتياجات المؤسسية، واحتياجات كل إقليم وأولوياته في حالة المكاتب اللامركزية.

10- وتماشياً مع ذلك، لا تأتي النصوص الأساسية على ذكر وظائف وحدات المنظمة ومسؤولياتها، سواء في المقر الرئيسي أو في المكاتب اللامركزية. وبدلاً من ذلك، تنص النصوص الأساسية على أن تنظر الأجهزة الرئاسية المناسبة في اقتراحات المدير العام المتعلقة بالهيكل العام للخدمات الإدارية والفنية في المنظمة.⁴

11- ويسمح الإطار الحالي القائم بموجب النصوص الأساسية للأعضاء برصد عمل المكاتب اللامركزية والنظر فيما إذا كانت وظائفها ومسؤولياتها ملائمةً للغرض.

12- وبشكل خاص، وافق المؤتمر في قراره 2008/1 على الأدوار والمسؤوليات المعدلة للمكاتب اللامركزية في سياق خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة.⁵ وتجدر الإشارة إلى أنه في سياق تنفيذ خطة العمل الفورية، نظر المؤتمر في قراره 2009/4 بشكل خاص في أدوار ومسؤوليات المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، وصادق على تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة في هذا الشأن.⁶ وتجدر الإشارة كذلك إلى أنّ خطة

⁴ انظر مثلاً الفقرة 3(ب) من المادة 24، والفقرة 7(ص) من المادة 27، والفقرة 3 من المادة 40 من اللائحة العامة للمنظمة.

⁵ انظر خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة، الصفحات من 31 إلى 33 من المرفق هاء بالوثيقة C 2008/REP.

⁶ انظر الصفحتين 19 و20 من المرفق دال بالوثيقة C 2009/REP.

العمل الفورية ولجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة لم توصيا بتغيير النصوص الأساسية المتعلقة بتحديد أدوار ومسؤوليات المكاتب الإقليمية ولا أي وحدة إدارية أخرى في المنظمة، وذلك على الرغم من التعديلات العديدة التي تدخلها على النصوص الأساسية.

13- وإذ وضع المجلس في اعتباره مشورة لجانه والمؤتمرات الإقليمية، واصل استعراض أدوار ووظائف المكاتب اللامركزية، بما في ذلك المكاتب الإقليمية.⁷ ولذلك، يضطلع الأعضاء بدورهم في مجال الحوكمة بفعالية في هذا السياق ويمكنهم الاستجابة بطريقة مرنة للأولويات والتحديات الجديدة.

14- أما بالنسبة إلى الأنشطة الفنية للمكاتب اللامركزية، فيقوم مكتب التقييم باستعراضها بصورة دورية ويرفع تقارير بشأنها إلى الأعضاء.⁸

15- وفي ضوء ما سبق، قد يرغب المجلس عند اتخاذه قرارًا بشأن قبول هذه التوصية أو رفضها، في النظر في الهدف المتوخى من تعديل النصوص الأساسية في ما يتعلق بوظائف المكاتب اللامركزية ومسؤولياتها.

التوصية 4

ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام للمنظمة أن يُقدم، في سياق تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، معلومات عن توزيع الميزانية حسب فئة الإنفاق وبنوده (على الأقل في شكل جدول 1) وجدول ملاك موظفين يبين توزيع الوظائف حسب الرتبة، وصولاً إلى أدنى وحدة تنظيمية.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

16- تشير الإدارة إلى أن المعلومات الإضافية المذكورة أعلاه هي "مدخلات" بطبيعتها، وفي حين تقف على أهبة الاستعداد لتوفير المزيد من المدخلات المفصلة بناء على طلب المجلس لمساعدته في مداولاته بشأن الميزانية، مثلاً في جدول بشأن الميزانية بحسب فئة الإنفاق أو بشأن توزيع الوظائف بحسب الرتبة، فإنها تذكر بأن الممارسة المتبعة خلال الجزء الأكبر من العقدتين الأخيرين قد شهدت تحولاً من نهج قائم على المدخلات إلى نهج قائم على النتائج. وتماشياً مع ذلك، حصلت مع مرور الوقت تغييرات تدريجية في عرض ميزانية المنظمة ذلك أن هذه الأخيرة واصلت جهودها الرامية إلى دمج ثقافة النتائج بشكل أفضل في عملها بالتشاور الكامل مع الأجهزة الرئاسية.

17- ومنذ عام 2004، تتابع المنظمة باهتمام تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي توفر توجيهات لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج بشكل فعال في هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولوحظ منذ البداية أنه ليس من السهل التغلب على التوترات الكامنة في الانتقال من المدخلات والمخرجات إلى النواتج وأن ذلك يتطلب تغييراً في ثقافة هيئات الأمم المتحدة وأجهزة الإشراف التابعة لها. وأشارت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها الأولي لعام 2004 بشأن هذا الموضوع إلى أنه "[...] بالرغم من أن الأجهزة التشريعية للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد أقرت بشكل عام التحوّل إلى نهج قائم على النتائج، اعتبرت الدول الأعضاء في الكثير من الحالات أنه من الصعب تحويل تركيزها من العملية السابقة المدفوعة

⁷ انظر مثلاً الفقرات 17 إلى 22 من الوثيقة CL 144/REP بشأن "هيكل المكاتب الميدانية وطريقة عملها"؛ الفقرتين 15 و16 من الوثيقة CL 153/REP؛ والوثيقة CL 153/14 Rev.1 والفقرتين 18 و19 من الوثيقة CL 154/REP؛ والوثيقة CL 154/6 Rev.1؛ والفقرة 11(ب) من الوثيقة CL 156/REP؛ والفقرة 40 من الوثيقة CL 174/REP.

⁸ انظر مثلاً الوثيقة PC 134/4 بعنوان خطة عمل عمليات التقييم للفترة 2022-2025 - تحديث.

بالمدخلات إلى وضع البرامج والميزانية بالاستناد إلى النتائج والنواتج، الأمر الذي يجعل من الصعب أحياناً على الأمانات، وحتى على أجهزة الإشراف، أن تكيف أساليب عملها بطريقة كفؤة مع النهج القائم على النتائج".⁹ وأكدت وحدة التفتيش المشتركة من جديد على الحاجة إلى تغيير في الثقافة في تقريرها لعام 2006.¹⁰

18- وفي الإطار المرجعي لنظام الإدارة القائمة على النتائج الذي أصدرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2017، اقترحت الوحدة أن يتمثل أحد مؤشرات الأداء المستخدمة في تقييم مرحلة تطوّر الإدارة القائمة على النتائج في "تخصيص الموارد بحسب النواتج وربطها بتوفير الأموال على سبيل الأولوية للبرامج/المشاريع بالاستناد إلى مستويات مساهمتها المتوقعة في الأهداف الاستراتيجية ولتحسين الأثر والاستدامة".¹¹

19- ومن هذا المنطلق، بذلت المنظمة جهوداً لتحويل ثقافتها بشكل تدريجي لكي تعكس التغيرات المناسبة التي يتم إدخالها على وثائق البرمجة والإبلاغ التي تصدرها، وعلى العمليات والهياكل والمسؤوليات الداخلية، من أجل تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج بمزيد من الفعالية.

التوصية 5

ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام، عند تقديم مشروع برنامج العمل والميزانية للفترة 2026-2027، أن يُدرج في جداول الميزانية، وكذلك في الجداول المرفقة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية (أي في الملحق الأول المتعلق بإطار النتائج المحدث)، عموداً إضافياً يبين الأداء الفعلي خلال فترة السنتين أو في السنة السابقة التي تتوافر عنها هذه المعلومات.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

20- تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لتوفير معلومات إضافية في برنامج العمل والميزانية حسبما يراه المجلس مناسباً، وتذكّر في الوقت نفسه بأنها تعرض على كل دورة من دورات المؤتمر وثيقة برنامج العمل والميزانية وتقرير تنفيذ البرنامج في فترة السنتين الذي يعدّ وثيقة المساءلة الرئيسية على المستوى العالمي في المنظمة ويوفر معلومات عن الأداء الفعلي خلال فترة السنتين السابقة المشار إليها أعلاه.

التوصية 7

ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُقدم مقترحاً يدعو فيه إلى أن يُطبق بحلول نهاية عام 2024 رسم رمزي موحد على المساهمات من خارج الميزانية (يتراوح على سبيل المثال بين 0.1 و 0.5 في المائة من القيمة الإجمالية للمساهمات) لتكميل تمويل الالتزامات الصحية السابقة بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة التي تراكمت بالفعل من خلال الاشتراكات المقررة والفوائد المستحقة عليها.

⁹ الفقرة 23 من التقرير [JIU/REP/2004/6](#) بعنوان "تنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج في منظمات الأمم المتحدة / الجزء الأول / سلسلة التقارير عن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة".

¹⁰ الفقرة 11 من التقرير [JIU/REP/2006/6](#) بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في الأمم المتحدة في سياق عملية الإصلاح".

¹¹ الملحق بالتقرير [JIU/NOTE/2017/1](#) بعنوان "الإدارة المستندة إلى النتائج في منظومة الأمم المتحدة: نموذج عالي التأثير للإدارة القائمة على النتائج"، الصفحة 95.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

21- يعدّ تمويل جزء من التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة انطلاقاً من رسوم المشاريع، نخباً هاماً ويمكن استكشافه. ولكن تشير الإدارة إلى أن اقتراح فرض رسم رمزي موحد، مهما كان صغيراً، لاستكمال تمويل الالتزامات السابقة بعد انتهاء الخدمة في إطار التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة قد يكون غير مقبول بالنسبة إلى الجهات المانحة التي تقدم مساهمات طوعية. وأظهرت التجربة أن الجهات المانحة تتقيّد بشكل صارم بالمبدأ المتمثل في ارتباط التكاليف المقيّدة على حساب المشاريع ارتباطاً مباشراً وواضحاً بالعمل المضطلع به.

22- وتنظر لجنة المالية بالفعل في هذا الموضوع المهم المتعلّق بتمويل الالتزامات السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ويتم تزويد لجنة المالية كل سنة بمعلومات محدثة سنوية عن التقييم الاكتواري للالتزامات، وقدمت الإدارة على مر السنين عدداً من الوثائق التي تحدد الخيارات المتاحة لمعالجة فجوة التمويل، كانت آخرها الوثيقة [FC 191/4](#) التي عُرضت على الدورة الحادية والتسعين بعد المائة للجنة في مايو/أيار 2022.

23- وطلبت لجنة المالية، في دورتها الثامنة والتسعين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، "إلى الإدارة، العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، لمواصلة استكشاف الخيارات المجدية، غير تلك القائمة على إعادة إرساء اشتراكات خاصة، لمعالجة مسألة النقص في التمويل الخاص بالالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وذلك بالتنسيق مع سائر المنظمات التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة من أجل تقديم عرض ملموس للجنة في أقرب وقت ممكن"¹². وستُعرض معلومات محدثة عن التقدم المحرز في هذا الاستعراض على الدورة التاسعة والتسعين بعد المائة للجنة المالية في مايو/أيار 2024¹³ على أن تُعرض وثيقة إضافية عن الخيارات المتاحة وأثرها على نسبة التمويل على اللجنة في دورتها التي ستعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

24- وقد يرغب المجلس في التماس توجيهات مفصلة من لجنة المالية فيما يتعلّق بالأثر الذي يمكن أن يحدثه النهج المقترح على قيمة التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة غير الممولة وإدراج ذلك في مجموعة الخيارات التي سيتم عرضها على لجنة المالية لكي تنظر فيها بناءً على طلبها المشار إليه أعلاه. وتقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم لجنة المالية والمجلس في هذا الصدد.

التوصية 8

ينبغي للمجلس أن يطلب إلى المدير العام أن يُنفذ تدابير محددة لخفض معدلات الشغور وتسريع وتيرة عمليات التعيين من دون المساس بنوعية المرشحين، وأن يرفع تقريراً عن أثر هذه التدابير في موعد أقصاه عام 2025.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

25- في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعمه ودعم لجانته المعنية في هذا الصدد.

¹² الفقرة 9(ج) من الوثيقة CL 174/9

¹³ الوثيقة FC 199/4

التوصية 10

ينبغي للمجلس أن يستعرض، بحلول نهاية عام 2026، ميثاق مكتب المفتش العام ومكتب التقييم من أجل تعزيز استقلالهما التنظيمي، وعلاقتها مع الأجهزة الرئاسية (مثل التسلسل الإداري الذي يربطهما بالمجلس، وتفويض السلطة، ودور المجلس في الموافقة على الميزانيات) ولجان الإدارة (مثل لجنة التقييم الداخلي) وصلتها بلجنة الإشراف الاستشارية، التي تُقدم المشورة إلى كل من الإدارة والأجهزة الرئاسية.

ملاحظات منظمة الأغذية والزراعة

26- في حال وافق المجلس على هذه التوصية، تقف الإدارة على أهبة الاستعداد لدعم الأجهزة الرئاسية المعنية من أجل مراجعة ميثاق مكتب المفتش العام ومكتب التقييم.

التوصيات غير الرسمية

27- ترحب الإدارة بالتوصيات غير الرسمية الواردة في التقرير والبالغ عددها 34 توصية والتي تقدمها وحدة التفتيش المشتركة باعتبارها "اقتراحات إضافية تهدف إلى تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها". وتغطي التوصيات مجالات مثل ممارسات التوظيف، وإدارة المخاطر المؤسسية، ووضع الميزانية ورفع التقارير، والعلاقات بالجهات المانحة، ودليل التعليمات الإدارية، والسياسة الخاصة بتنقل الموظفين، وتقييم الأداء، ونظام تخطيط موارد المنظمة، ومكتب المفتش العام، ومكتب التقييم. وتلتزم الإدارة بأخذ هذه التوصيات غير الرسمية في الاعتبار وهي تواصل تعزيز الإدارة والتنظيم في المنظمة.